

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

14-13-12 ربيع الاول 1437 / 24-23-22 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	27



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الجبير: سنفعل كل ما يمكن لحماية بلدنا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع ثاني 1437هـ - 22 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=249916&CategoryID=1

جدة، الرياض: ياسر باعامر، الوطن 2016-01-21 1:51 AM

قال وزير الخارجية عادل الجبير إن رفع العقوبات عن إيران بعد اتفاقها النووي مع القوى العالمية سيكون تطوراً مضمراً إذا استخدمت طهران الدخل الإضافي لتمويل "أنشطة شريرة". وأضاف الجبير أنه لا يعتقد بأن واشنطن تنسحب من المنطقة، لكنه أكد أن العالم يتطلع إلى القوة العظمى الوحيدة لتوفير الاستقرار.

وحول ما إذا كانت المملكة بحثت السعي إلى امتلاك قنبلة نووية في حالة تمكن إيران من الحصول عليها، قال إن الرياض ستقوم بكل ما ينبغي القيام به "لحماية شعبنا وبلدنا".

في الأثناء كشفت مصادر رفيعة المستوى في منظمة التعاون الإسلامي، أن الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي دعت إليه المملكة، لبحث تداعيات الاعتداء على بعثتها الدبلوماسية، في طهران ومشهد، سيحضره وزراء من 30 دولة. وقالت المصادر لـ "الوطن" إن أبرز الدول التي ستشارك في اجتماع اليوم، هي تركيا، والإمارات، والكويت "رئيسة الدورة الحالية"، وإندونيسيا واليمن، فيما سيمثل طهران مساعد وزير خارجيتها للشؤون القانونية والدولية، عباس عراقجي.

وقال مراقبون إن الأمر اللافت، الذي سبق اجتماع جدة، هو الاعتذار الذي قدمه مرشد إيران، علي خامنئي، عن تداعيات الاعتداء على البعثة الدبلوماسية السعودية في إيران، وإقراره بأن "الاعتداء كان سبباً للغاية وأضر بإيران والإسلام". وأشار المراقبون إلى أن قطع الرياض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بداية الشهر الجاري، أدى إلى عزلة إيران، وأن دبلوماسية الرياض نجحت في إدانة العالمين العربي والإسلامي لتجاوزات إيران الأخيرة، وأن هذا النجاح برز في استجابة الدول الإسلامية لعقد اجتماع اليوم.

طهران تزعزع الاستقرار

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، من الدول الغربية بتبيين خطأ السياسة الإيرانية في المنطقة، وما لها من تداعيات سلبية على حقوق الإنسان، خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية. وشدد القحطاني خلال استقباله السفير الكندي لدى المملكة، دينيس هوراك أمس، على ضرورة احترام الدول لأحكام القوانين الداخلية لكل دولة واستقلال أعمال قضائها.

من ناحية ثانية التقى القحطاني أول من أمس، وفداً حقوقياً أوروبياً، يضم رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي بهيئة العمل الخارجي الأوروبي جون أورورك، ونائبه روزا ماريا، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، آدم كولاخ، وفريق عمل مختص بالشرق الأوسط والخليج في الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال زيارتهم للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أول من أمس.

4 جهات تضبط أكاديميات واتساب

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع ثاني 1437 هـ - 22 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250006&CategoryID=5

مكة المكرمة: أحمد الجهني
أرجعت جمعية حقوق الإنسان مسؤولية مراقبة وضبط أكاديميات واتساب التي تقدم برامج ودروسا دينية إلى أربع جهات رسمية، مؤكدة أنها مخولة بتنظيم مثل هذه البرامج، وإصدار تصاريح رسمية لها. وذكر عضو الجمعية في مكة المكرمة وكيل كلية الشريعة في جامعة أم القرى الدكتور محمد السهلي، أن الجهات الأربع هي: وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والإعلام والداخلية وهيئة الاتصالات.
أرجعت جمعية حقوق الإنسان إلى أربع جهات رسمية مسؤولية مراقبة أكاديميات الواتساب التي تقدم البرامج والدروس الدينية، وقالت إن تلك الجهات هي المخولة بتنظيم مثل هذه البرامج الدينية والدعوة وإصدار تصاريح رسمية لها. جاء ذلك على لسان عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة ووكيل كلية الشريعة بجامعة أم القرى الدكتور محمد السهلي لـ"الوطن"، مشيراً إلى أن وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والإعلام والداخلية وهيئة الاتصالات هي المخولة بضبط مثل هذه الوسائل، وقال: "لا بد أن تتعاون هذه الجهات بأسرع وقت في ضبطها وكبح جماحها وذلك بأن تكون هناك تصاريح رسمية من قبل الجهات المختصة لانتشار هذه الأكاديميات".

مستويات علمية متدنية
قال السهلي: نعلم أن كثيرا من المنتسبين لهذه البرامج الدعوية والدينية هم من ذوي المستويات العلمية المتدنية الذين من السهل أن يكونوا ضحايا لتغيير الأفكار والمفاهيم الدينية المعتدلة، مشددا على أن العلم لا يأتي إلا بالتلقي في جميع الأديان، وأضاف: "لا يوجد دين أو مذهب يعتمد على أخذ العلم من تلك المواقع، غير أن هذه الأكاديميات طيبة ومفيدة ونشجع على وجودها لأنها تساعد على انتشار العلم لمن يصعب عليه الوقت، لكن هي خطيرة في تزييف الحقائق كونها بعيدة عن المراقبة والمتابعة، إضافة إلى أننا لا نعلم عن السيرة الذاتية لمن يقومون بالإشراف على مثل هذه الأعمال الدينية".

سلامة المعتقد والمنهج
أشار السهلي إلى أنه يجب على القائمين عليها أن يتقوا الله وأن يختاروا المشهود لهم بسلامة المعتقد والمنهج ومن الذين درسوا وتعلموا على يد العلماء الأفاضل، ولا بد أن تكون أسماؤهم وصورهم صريحة لجميع المشاركين، وعلى المتلقي أن يتأكد من هذه المجموعة ومن القائم عليه وكذلك المشاركين وأن يتأكد وأن يستشير طلبة العلم والمشهود لهم بالاعتدال في سلامة تلك البرامج العلمية والتحري حول معرفة أسماء القائمين عليها. وختم السهلي بتأكيد أنه تأتي الكثير من الاستفسارات والفتاوى حول بعض الدروس التي يأخذونها من تلك المواقع بشكل خاطئ أو غير مفهوم أو غير مكتملة لديهم، لافتا إلى أن هذه المواقع على ما لديها من النفع إلا أنه ومن الخطورة أن يعتمد عليها في الأحكام العملية أو العقيدة والفكرية التي يأخذها المتلقي بحسن ظن وهؤلاء يريدون الإطاحة به في طريق منحرف عن المنهج الإسلامي الصحيح والمعتدل.

الجهات المعنية

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

الإعلام

الداخلية

هيئة الاتصالات

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• إحتالي“ ينقل 4389 حالة في • الشرقية

المصدر: جريدة الحياة الأحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13601052>

الدمام - «الحياة»

كشف المدير العام للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية صالح السلوك عن قبول ونقل 4389 حالة عبر برنامج «إحتالي» خلال الربع الأول من العام الحالي 1437 هـ، من بينها 162 حالة إنقاذ حياة لمرضى في الشرقية. وبين السلوك أن من الحالات التي تم العمل على قبولها ونقلها 842 حالة طارئة، و 582 في أقسام التنويم، و 2803 في أقسام العيادات الخارجية، فيما تم نقل وقبول 62 حالة طارئة لمرضى مواطنين منومين في أقسام الطوارئ بمستشفيات المنطقة الشرقية، لا تتوافر لهم أسرة عناية مركزة، فتم نقلها إلى العناية المركزة في مستشفيات القطاع الخاص لتلقي العلاج.

وأشار إلى أن برنامج «إحتالي» من البرامج الإلكترونية المستحدثة التي تنفذها الوزارة، ويمتاز بتقديم المشورة بين أطباء المنشآت الصحية المختلفة، لتدارس حال المريض من دون الحاجة إلى نقله، كما يوفر الحاجات اللوجستية والتنسيقية لإحالة المرضى من منشأة طبية إلى أخرى، مع تقديم أرشفة إحصاءات دقيقة تحوي بيانات المرضى المحولين عبر البرامج بين المنشآت الصحية المختلفة على نطاق المملكة.

• المجالس البلدية“ تبعت قضية • الاختلاط“ مجدداً

المصدر: جريدة الحياة الأحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13478232>

جدة - منى المنجمي { الدمام - عمر المحبوب

أعاد فوز نساء بمقاعد وتعيين أخريات في المجالس البلدية الجدل حول «الاختلاط» مجدداً، وما إذا كان بوسع نساء ورجال راشدين أن يناقشوا شؤون «مياه الصرف الصحي» أو نحوها على طاولة واحدة، فبينما اعتبر مسؤول في الشؤون البلدية، أن نظام «المجالس» أقر مشاركة النساء وفق «الضوابط الشرعية»، دافعت عضو في «بلدي الدمام» بأن نقاش قضية شأن عام بلا خلوة سلوك غير مجرم قانونياً، ومن «غير المنطقي منع ذلك».

وكشف مساعد المدير العام لشؤون المجالس البلدية عبدالله المنصور أن نظام المجالس البلدية واضح وصريح في ما يتعلق بمشاركة عضوات المجالس البلدية في أعمالهن داخل المجلس، إذ نص على أن تكون مشاركتهن وفقاً للضوابط الشرعية. وقال المنصور لـ«الحياة»: «إن نظام المجالس البلدية نص في بنوده على أن تكون مشاركة المرأة السعودية في المجالس البلدية وفقاً للضوابط الشرعية، بدءاً من المراحل الأولية لانتخابات المجالس حتى ممارسة عملهن داخل المجلس».

وأوضح أن «بين التغيرات التي حدثت في لائحة المجالس البلدية، ما يتعلق بطريقة اجتماع أعضاء المجلس، إذ نصت اللائحة على أن أعضاء المجلس البلدي يجتمعون بناءً على طلب رئيس المجلس، بما لا يقل عن مرة في الشهر، وتتضمن الدعوات التي ترسل من رئيس المجلس جدول أعماله الذي يتضمن المواضيع المطروحة للنقاش، ومن ثم التصويت عليها من الأعضاء». بينما أكدت عضو مجلس بلدي الدمام المعينة الدكتور سمية السليمان رفضها لفكرة فصل أعضاء المجلس الرجال عن النساء، واصفة الفكرة بـ«غير المنطقية»، لافتة إلى أن أبرز الملفات التي تعترض طرحها على طاولة المجلس البلدي هي وجود رؤية مستقبلية للمشاريع، وتحسين أسلوب ونمط حياة الإنسان. وأضافت: «جميع الأعضاء من الرجال

والنساء هدفهم الأساس العمل، وفي الاجتماع الأول جلس الأعضاء كافة على طاولة واحدة، خصوصاً أن قاعة مجلس بلدي الدمام صغيرة ولا يمكن فصلها، وجميع الأعضاء ملتزمون بعملهم وفق الضوابط الشرعية التي كفلها النظام، بيد أن بعضهم قد يفسر مفهوم الضوابط الشرعية وفق وجهة نظره الخاصة، مضيفاً أن «جميع أعضاء المجالس البلدية مهمتهم الرئيسة العمل، واجتماعاتهم تكون وفق هذا المنظور». وكان «الاختلاط» مصطلحاً مثيراً للجدل في قضايا عدة في المجتمع السعودي، يغيب كثيراً، ولكنه يحضر كلما استدعت وظيفة أو إجراء، علاقة مهنية بين الرجال والنساء، وسط اختلاف الفقهاء المحليين حول حدود الضوابط الشرعية، وما يمكن أن يُغض عنه الطرف، أو ما هو من صميم التعليم الشرعية غير القابلة للتأويل.



إطلاق برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة في الأحساء

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع ثاني 1437 هـ - 23 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13591298>

الأحساء - «الحياة»
أطلقت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحساء بالتعاون مع بنك الرياض ممثلاً بإدارة الاعتزاز بخدمة المجتمع وهيئة الري والصرف، أول من أمس (الخميس) برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة لعامة الخامس على التوالي، والذي يستمر لمدة 6 أشهر.
وقال عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة الجمعية سعدون السعدون في حديث لـ«وكالة الأنباء السعودية» (واس) إن «الجمعية دأبت سنوياً عبر شراكة مجتمعية على تنفيذ برنامج تدريبي تأهيلي زراعي يستهدف فئة مجتمعية عزيزة، بهدف تنمية مهاراتهم على أساليب الري وأعمال البستنة والتربة، الأمر الذي يمكنهم من إيجاد وظائف تناسب قدراتهم»، مؤكداً أن «غالبية خريجي البرنامج خلال سنواته الخمس الماضية، التحقوا بوظائف في القطاعات الزراعية المختلفة».
وأوضح المدير العام للجمعية عبداللطيف الجعفري أن «الدفعة الحالية تضم 15 متدرباً من خريجي معاهد التربية الفكرية، حيث يكتسبون مهارات عدة يوفرها لهم مهندسون زراعيون متخصصون في المشاتل وزراعة المسطحات الخضراء والعناية بالنخيل ورعاية المحاصيل الحقلية ووقاية النباتات ورعاية المناحل»، مشيراً إلى أن «إجمالي أعداد المستفيدين من البرنامج التدريبي منذ انطلاسته وحتى الآن بلغ 77 متدرباً».
ولفت الجعفري إلى أن «ما يميز البرنامج هو قيامه على شراكة مجتمعية مميزة تضم القطاع الأهلي والخاص والحكومي، ليصبح برنامجاً ناجحاً، جديراً باستثمار الطاقات الكامنة لدى هذه الفئة وتحويلها من طاقات سلبية إلى طاقات إيجابية منتجة».

• الشورى“ يتيح للمواطنين طرح تساؤلاتهم على وزير العمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع ثنى 1437 هـ - 23 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13585753>

الرياض - «الحياة»

حث مجلس الشورى السعودي المواطنين على الإدلاء باقتراحاتهم واستفساراتهم لوزير العمل مفرج الحقباني، عبر موقع المجلس الإلكتروني أو من طريق الفاكس، في مدة أقصاها (الإثنين) المقبل. ومن المنتظر أن يستمع مجلس الشورى في جلسته العادية الـ 14 التي يعقدها (الثلاثاء) المقبل، لإيضاح من وزير العمل عن توجهات وخطط الوزارة الحالية والمستقبلية والرد على تساؤلات ومداخلات وملحوظات الأعضاء على تقارير الأداء السنوي لوزارة العمل.

ويتوقع أن تكون قضية البطالة هي المحور الرئيس لمواضيع المواطنين، وكيفية التقليل منها والقضاء عليها، إضافة إلى برنامج نطاقات لتوظيف المواطنين، وكذلك قضية تسهيل العمل التجاري والحر للمواطنين، فضلاً عن التحكم في العمالة الأجنبية وعدم تسببها في السوق السعودية للحد من مخاطبها، وربطها بمواقع عمل حقيقية، بجانب مناقشة مواضيع العمالة المنزلية، وكيفية الحد من تلاعب مكاتب الاستقدام والتأخر في عملية الإجراءات.

وزير العمل يوضح توجهات الوزارة لـ • الشورى“ الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 12 ربيع ثنى 1437 هـ - 22 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13576846>

الرياض - «الحياة»

يحضر وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني جلسة مجلس الشورى العادية الـ 14 لأعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة، والتي يعقدها المجلس الثلاثاء المقبل. وسيستمع المجلس خلال هذه الجلسة، إلى توضيح الحقباني عن توجهات وزارة العمل وخططها الحالية والمستقبلية، كما سيجيب على تساؤلات أعضاء المجلس واستفساراتهم وملاحظاتهم تجاه ما يندرج ضمن اختصاصات الوزارة ومهامها.

النظام سيضمن جودة الخدمات المقدمة لهم

د. الموسى: عدلنا نظام ذوي الإعاقة إلى مشروع حقوق.. وننتظر موافقة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الأحد 14 ربيع ثانی 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122111>

الرياض - صالح الحميدي
يتطلع ذوو الإعاقة في مختلف مناطق المملكة إلى موافقة مجلس الشورى على مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة الذي سيحل بديلاً عن النظام الحالي.
وأشار عضو مجلس الشورى، رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، د. ناصر بن علي الموسى، إلى أنه قد تم تقديم مشروع النظام المقترح إثر دراسات علمية متعمقة للأنظمة واللوائح والقوانين والتشريعات المحلية والإقليمية والعالمية، مبيناً أن من أهم الأسباب التي دعت إلى إجراء هذه التعديلات هو عدم تفعيل النظام الحالي بالشكل المطلوب.
إنشاء هيئة ترتبط برئيس مجلس الوزراء وترسم السياسة العامة في مجال الإعاقة
وأوضح الموسى أنه لم يتم تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المعوقين كما نصت على ذلك المادة الثامنة من النظام الحالي، ولم يتم تكوين الأمانة العامة للمجلس كما تضمنت ذلك المادة الثانية عشرة، ولم يتم اعتماد الميزانية المخصصة للمجلس كما دعت إلى ذلك المادة الرابعة عشرة، مما أدى إلى تعثر تنفيذ مضامين هذا النظام، وبالتالي عدم استفادة الفئات المستهدفة بالشكل المناسب.
نظام حقوق ذوي الإعاقة
وأبان رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، أن مشروع النظام المقترح جاء مُعدلاً "لنظام رعاية المعوقين في المملكة" الصادر عام 1421هـ، موضحاً أن التعديل طال كافة مواد النظام الحالي، وقد تركز التعديل بشكل عام- على محورين أساسيين؛ الأول يستهدف تحديث وتطوير المفاهيم والمضامين التي يقوم عليها النظام الحالي، ليواكب التغيرات والتحولات الكبيرة التي طرأت في مجال الإعاقة، بدءاً من تغيير الاسم الذي يحمله النظام، بحيث أصبح اسم النظام في المشروع المقترح هو "نظام حقوق ذوي الإعاقة"، بدلاً من "نظام رعاية المعوقين في المملكة" في النظام الحالي.
وتابع د. الموسى: أما المحور الثاني فيتضمن تفعيل الآليات التي يقوم عليها النظام الحالي، حيث تم حذف المادة التي تنص على إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين، والاستعاضة عن ذلك في مشروع النظام المقترح بمادة تتضمن إنشاء هيئة عامة لذوي الإعاقة تكون لها شخصيتها الاعتبارية، واستقلالها المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، ويكون لها رئيس بمرتبة وزير يتم تعيينه بأمر ملكي كريم، وتختص هذه الهيئة برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتنظيم شؤون ذوي الإعاقة، وضمان جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئات.
وقد حدد النظام مهام واختصاصات هذه الهيئة بشكل مفصل، ويكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يتكون من رئيس الهيئة (رئيساً)، وممثلين للقطاعات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى اثنين من ذوي الإعاقة، واثنين من أولياء أمور ذوي الإعاقة، واثنين من رجال وسيدات الأعمال المهتمين بشؤون ذوي الإعاقة، واثنين من العاملين في جمعيات ذوي الإعاقة، واثنين من المختصين بشؤون الإعاقة، وترفع الهيئة تقريراً سنوياً إلى رئيس مجلس الوزراء عن أداؤها، وعن أوضاع ذوي الإعاقة، والخدمات المقدمة لهم، وما يواجهها من صعوبات، وما تقترحه من دعم وتطوير للخدمات والبرامج والنشاطات المقدمة في المملكة.

عمل مؤسسي يتسم بالثبات وأفاد عضو مجلس الشورى، أن الهيئة المقترحة في مشروع هذا النظام لن تكون هيئة راعية، وإنما ستكون هيئة داعمة، وهذا يعني أنها لن تعتمد على افتتاح مستشفيات ومراكز ومدارس مستقلة خاصة بها، وإنما ستقوم بتحسين وتطوير البرامج والخدمات والنشاطات التي تقدمها القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية، والعمل على الارتقاء بمستواها كماً ونوعاً، وسوف تصبح هذه الهيئة مرجعية أساسية لمتابعة العمل، ومراقبة الأداء، وتقويم الأدوات، وتوحيد المخرجات، وتفعيل المنتج النهائي في مجال الإعاقة، وتغدو مظلة عامة للتعاون والتنسيق والتكامل، وتوحيد الجهود وتكثيفها لصالح الفئات المستهدفة.

وذكر د. الموسى أن ذلك يأتي تحقيقاً لمبدأ الانتقال بالعمل في مجال الإعاقة من الاجتهادات الفردية إلى العمل المؤسسي الذي يتسم بالثبات والاستمرارية، وتجنباً للازدواجية التي تعد من أهم مصادر الهدر المالي، والترهل الإداري، والبطء في الأداء، وقلة الفاعلية، منوهاً إلى أن الهيئة ستقوم بموجب هذا النظام بإصدار لائحة تنفيذية تفصيلية لمواد هذا النظام الذي يحمل بين طياته الخير الكثير لذوي الإعاقة وأسرهم والعاملين معهم، مشدداً على أن الهدف الرئيس من مشروع هذا النظام هو الإسهام في تحويل مجتمعنا السعودي إلى بيئات صديقة لذوي الإعاقة يتمتعون فيها بكامل حقوقهم، ويحصلون على أفضل الخدمات المقدمة لهم، ويتمكنون من إبراز إمكاناتهم وقدراتهم، ويتحولون من فئات مستهلكة إلى فئات منتجة تسهم في النهوض والرقى والتقدم في هذا الوطن الغالي.

بانتظار موافقة الشورى

وذكر الموسى أن مشروع النظام المقترح قد استكمل كافة الإجراءات النظامية، ومر عبر مختلف القنوات الرسمية في المجلس، حيث بدأت الفكرة بتقديم مقترحين لتعديل النظام الحالي إلى رئيس المجلس، وقد تفضل بإحالة المقترحين إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، فقامت برفع تقرير للمجلس يتضمن التوصية بالموافقة على ملاءمة دراسة المقترحين، وبعد موافقة المجلس على ذلك أعيد التقرير للجنة التي قامت بدراسة الموضوع دراسة مستفيضة، ودمجت المقترحين في مشروع واحد تم عرضه على المجلس الذي تفضل بمناقشته بشكل موسع، ثم أعيد مرة أخرى إلى اللجنة لتبدي وجهة نظرها حيال الملاحظات والمرئيات التي قدمها أعضاء المجلس، وقد تم إدراج وجهة نظر اللجنة التي تتضمن التوصية بالموافقة على مشروع النظام المقترح في جدول أعمال المجلس في الأسابيع الماضية مرتين، إلا أنه تم تأجيل الموضوع بسبب ضيق الوقت والضغط الشديد على جدول أعمال المجلس.

وأبان د. ناصر أنه من المقرر أن يتم عرض المقترح مرة أخرى على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً حيال الموضوع، مؤكداً على أن كل ما يبذل من جهود وما يتحقق من إنجازات ومكاسب لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة عامة، وذوي الإعاقة على وجه الخصوص، يأتي في إطار العناية والرعاية والاهتمام والدعم غير المحدود الذي تحظى به هذه الفئات من لدن قيادتنا الحكيمة، منذ تأسيس هذا الكيان العظيم على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -طيب الله ثراه-، حتى عهدنا الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله-.

وامتدح رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، الدور الفاعل الذي يقوم به مجلس الشورى في سبيل خدمة الفئات الخاصة، مشيداً بالاهتمام والدعم اللذين تحظى بهما الموضوعات والقضايا المتعلقة بهذه الفئة الغالية من لدن المجلس رئيساً وأعضاء، وقال إنه على يقين تام بأن هذه النخبة المتميزة من الرجال والنساء لن تتردد أبداً في الموافقة على مشروع هذا النظام المقترح في شكله النهائي تمهيداً لرفعه إلى المقام السامي.

استمرار تنامي الفجوة بين درجات الطلاب العالية ومهاراتهم

ومعارفهم المتدنية

الشورى.. أداء المعلم متواضع والميدان التربوي ينقصه الدعم

المصدر: جريدة الرياض اسبت 13 ربيع ثاني 1437 هـ - 23 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121711>

الرياض - عبدالسلام البلوي

لا جديد في أداء وزارة التعليم الذي تشخصه تقاريرها السنوية التي ترفعها إلى خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء وإلى مجلس الشورى بعد إحالته من الملك لدراسته ووضع التوصيات التي يراها الشورى، فوفقاً لتقرير لجنة التعليم الشوريّة يغلب على التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 351436 طابع التكرار، فالمشروعات والإنجازات والصعوبات التي تواجهها الوزارة تتكرر في كل سنة إلى حد كبير لدرجة أن هذا التقرير لا يختلف كثيراً عن تقرير السنة السابقة، بل وحتى عن تقارير السنوات السابقة.

تعثر مشروع «تطوير» رغم المبالغ الطائلة.. والبيئة المدرسية دون التطلعات
ويزخر التقرير الذي سيناقش بعد غد الاثنين تحت قبة الشورى، بكم هائل جداً من البيانات والمعلومات الإحصائية الوصفية دون أن يصاحبها رؤية تحليلية توضح أبعاد هذه الإحصاءات ومدلولاتها، واستعرضت لجنة التعليم مع مندوبي الوزارة أثناء دراستها للتقرير السنوي تلك الملحوظات وطلبت تفاديها في تقاريرها المقبلة.
جانب آخر توقفت عنده لجنة التعليم والبحث العلمي بظهر الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في سبيل إطلاق المبادرات، وتبني المشروعات، وتحقيق الإنجازات، إلا أن الميدان التربوي لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والتطوير في جوانبه كافة، ورأت اللجنة أن أداء المعلمين والمعلمات ما زال متواضعاً، والفجوة بين الدرجات العالية التي يحصل عليها الطلاب والطالبات، والمهارات والمعارف المتدنية التي يكتسبونها ما زالت قائمة، كما أن البيئة المدرسية بكامل أركانها ما زالت دون مستوى التطلعات والطموحات.

وأظهر تقرير وزارة التعليم حجم التوسع الكبير الذي شهده قطاع التعليم العالي في الآونة الأخيرة، غير أنه لم يظهر بشكل واضح أي معالم للتطور النوعي لهذا التوسع، ولم تر لجنة الشورى مناسبة صدور توصيات في هذا الشأن بهذه المرحلة، بسبب صدور قرارات سابقة من المجلس تصدت لهذه الملحوظات، لكن رغب اللجنة في إبرازها والتأكيد عليها لأهميتها، مؤكدة أنها ستتابع مع الوزارة الحلول المناسبة لمعالجتها.

وأبدت لجنة التعليم والبحث العلمي استياءها من عدم تنفيذ قرار الشورى الصادر منذ نحو أربع سنوات وينص على إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم لتطوير عن الوزارة، مبيّنة المبررات التي دفعت المجلس إلى اتخاذ هذا القرار وأن السبب الرئيس وهو البطء الواضح في تنفيذ برامج المشروع على الرغم من توافر الإمكانيات المالية اللازمة، ما زال قائماً.

وأكدت اللجنة أن المشروع في وضعها الحالي لم يحقق الأهداف المرجوة من إنشائه، رغم المبالغ الطائلة التي صرفت عليه، منبهة على أن عمل عدد من موظفي الوزارة بالمشروع يتسبب في نقل بيروقراطيتها وهيمنة روتينها على مجريات العمل، ولأنك أن استقلال المشروع يجعله يتمتع بكامل صلاحياته ويمارس جميع مهامه على الوجه المطلوب، إضافة إلى أن الاستقلال يمنحه مزيداً من المرونة وهو ما يمكنه من إيجاد بيئة تشجع على التفوق والتألق والإبداع، كما أن تشعب المشروع إلى شركات متخصصة يوجب منحها الاستقلالية التامة في مباشرة اختصاصاتها.

أوضح تقرير لجنة التعليم عدم تمكن الوزارة من توفير المباني المدرسية حيث لم تتمكن إلا من توفير عدد قليل منها في السنوات الأخيرة مقارنة باحتياجها الفعلي، كما أن بعض المباني المدرسية الجديدة تعاني من بعض المشكلات الإنشائية،

الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستعمال، إضافة إلى أن هناك عدداً من مشروعات المباني المدرسية قد تعثرت ولم تتمكن الوزارة من استكمالها.



انقطاع النقل المدرسي وراء التسرب والغياب طريق الطلبة إلى مدارسهم محفوف بالمخاطر في القطاع الجبلي بجازان

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 ربيع ثاني 1437 هـ - 23 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121732>

صبيا - عافية الفيفي
يعاني طلاب وطالبات القطاع الجبلي بمنطقة جازان من انقطاع النقل المدرسي لفترات طويلة وانعدامه في بعض الهجر والقرى مما دفع بالبعض للتسرب وترك مقاعد الدراسة أو الذهاب للمدارس سيراً على الأقدام أو بواسطة سيارات النقل الخاصة البدائية والتي تشكل خطراً على حياتهم كونها تفتقر لأدني مقومات الأمن والسلامة. وأظهر الكثير من أولياء الأمور استياءهم من استمرار معاناتهم حتى بعد إسناد نقل الطالبات لشركات النقل المدرسي، حيث إن هناك مدارس بأكملها لم يتوفر لها نقل مدرسي، وهناك من انقطع من متعهدي النقل عن نقل طالباتهم بسبب عدم دفع مستحقاتهم المالية من قبل الشركة المتععدة بذلك.

وقال محمد مجري الريثي "ولي أمر طالبات بمحافظة الريث": "نسمع فقط بوجود نقل مدرسي يتبع لإدارة تعليم صبيا ولم نشاهده أبداً فنحن ننقل بناتنا على حسابنا الخاص ونودعهم مع سائقي سيارات خربة ومكتشفة كونه الحل الوحيد بالنسبة لنا لئلا نتمكن من إكمال دراستهم بينما لا يستطيع البعض دفع أجرة السائق ويضطر لسحب بناته وإيقافهم عن الدراسة"، مضيفاً أن "البعض ممن لا يملكون المال يعمدوا إلى بيع بعض الماشية حتى يتمكنوا من دفع أجرة السائق". ومن محافظة الدابر بني مالك، أكد أحمد يحيي الخالدي "ولي أمر" أن نقل الطلاب من الأمور المهمة التي تسهل التعليم وتساعد الطلبة على الحضور والانتظام، مشيراً إلى أن تأخر الشركة المتكفلة بالنقل في صرف مستحقات المتعهدين قد دفعهم إلى التوقف عن النقل والبحث عن عمل آخر مما حرم الكثير من الطلاب والطالبات من فرصة التعليم، ومطالباً بتدخل عاجل من قبل المسؤولين لحل مشكلة أبنائهم.

بدوره، أفاد فرحان جبار الفيفي "متعهد نقل مدرسي" أن وضع المتعهدين مع مؤسسة النقل سيئ جداً فلم تصرف لهم المؤسسة من مستحقاتهم المالية سوى شهر ذي القعدة بالرغم من الاتفاقية التي تمت بينهم بداية العام الدراسي، ويزداد الأمر سوءاً عندما تكون تلك المستحقات هي الدخل الوحيد للمتعهد. وشدد الفيفي على أن الضحية في ذلك كله الطلبة فبعض المتعهدين توقفوا عن النقل تماماً كردة فعل طبيعية لسلبهم حقوقهم المالية وأصبح الطلاب يذهبون للمدرسة سيراً على الأقدام أو تشاهدهم في الصباح الباكر ينتظرون لساعات على الشارع العام في منظر مأساوي يثير الشفقة، كما أن تدمير مديرات المدارس من غياب الطالبات المبالغ فيه مستمر والسبب يعود لتوقف المتعهد وعدم قدرة أولياء الأمور على توفير سيارة نقل آمنة ودفع الأجرة.

من جهته، أوضح علي خواجي المتحدث الرسمي لإدارة "تعليم صبيا" أنه خلال اجتماع د. عسيري الأحوس مدير تعليم محافظة صبيا مع شركة تطوير للنقل التعليمي والشركات الأخرى في إدارة "تعليم صبيا" أكد ضرورة تسليم متعهدي الإسناد وخصوصاً في المناطق الجبلية التي لا يمكن للحافلات الوصول إليها صرف جزء من مستحقاتهم تفادياً لتوقف النقل المدرسي في تلك القطاعات.

وأضاف أن كل من شركة "سمامة" وشركة "ناقل" استجابتا وتم صرف مرتب شهر يوم الأحد مع بداية الفصل الدراسي الثاني لمتعهدي شركة "ناقل" على أن يتم صرف شهر لمتعهدي شركة "سمامة" خلال هذا الأسبوع كحد أقصى في حين

لم تستجب مؤسسة "أعمال الشاطئ" إلى تاريخه وهي الشركة المسؤولة عن نقل طلاب وطالبات محافظة فيفاء وبعض المحافظات الأخرى.

وأكد خواجي أنه سيتم رفع تقرير للوزارة بذلك فالإدارة تحرص على أن يتلقى كل طالب وطالبة حقه من التعليم والنقل المدرسي الآمن، حيث أصبحت المعاناة أكبر ومشاكل النقل أكثر منذ انتقال تشغيل النقل المدرسي من الإدارة إلى شركة تطوير النقل التعليمي.



أكد أنه متكامل وسيأتي بخير.. د. الشيخ ل. الرياض:

النظام الجزائي للاعتداء على المال العام على طاولة هيئة الشورى خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 ربيع ثاني 1437 هـ - 23 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121767>

الرياض - عبدالسلام البلوي

دخلت دراسة تشريع نظام لحماية المال العام عامها السادس عشر ومضى 417 يوماً على تعثر المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى وإحالة اللجنة خاصة لدراسته من جديد، رغم المطالبات المتعددة والمتكررة لديوان المراقبة العامة الذي يشكو من استمرار العديد من الجهات المشمولة برقابته ارتكاب مخالفات وتجاوزات مالية رغم صدور قرارات سامية بشأنها، وعدم معالجتها لهذه المخالفات وتكرارها مما أشغل الديوان في متابعتها المشروع تضمن إقرار الذمة المالية للوزراء وعدة مستويات وظيفية وتدرج في العقوبات واضطراره إلى إدراجها في تقاريره سنة بعد أخرى وعلى مدى 13 عاماً منذ عام 1422 وحتى 1435، وقد ترتب على ذلك الحد من قدرة الديوان على التوسع في عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء، كما لم تخلُ تقارير هيئتي الرقابة والتحقيق ومكافحة الفساد، لإنجاز هذا المشروع وتضمينه جزاءات كافية لمساءلة ومحاسبة جميع من يخالف الأوامر السامية والقرارات والتعاميم المتعلقة بحماية المال العام، ومواكبة دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لأجهزة الرقابة وتعزيز دورها وتمكينها من القيام بدورها على خير وجه في حماية المال العام ومحاسبة المقصرين والإسهام في القضاء على مظاهر الفساد.

تشريع نظام حماية أموال الدولة يدخل عامه السادس عشر.. رغم مطالبات الأجهزة الرقابية من جهته كشف د. سعيد الشيخ رئيس اللجنة الخاصة المشكلة قبل أكثر من سنة لدراسة مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد تعثر مرور المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية، الانتهاء من مرحلة الدراسة وجاهزية النظام لتقديره على الهيئة العامة للشورى في غضون أسبوعين، مؤكداً لـ "الرياض" أن الدراسة استوفت الجوانب الوقائية لحماية المال العام إلى جانب الجزائية والتدرج في العقوبات كما جعلت التعريفات أدق للاختلاس والاستيلاء والاحتيال والشروع لتوضيح الجرم بشكل واضح، وفصلت العقوبات لكل حالة وركزت على توصيفها أكثر لتساعد المحكمة الجزائية في تحديد العقوبة التي تضمنت حبس الحريات السجن والغرامة المالية، كما بينت الدراسة التي دعت اللجنة إليها عدة جهات للاستماع لآرائها ومالديها كديوان المراقبة العامة وهيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية وجهات أخرى كما استأنست برأي قانونيين من داخل وخارج مجلس الشورى، كما حددت اللجنة في دراستها جهات الضبط والتبليغ والتحقيق وأيضاً العقوبات التبعية كبيان عودة الموظف بعد ثبوت جرمه وغير ذلك، وتفصيل حالات وأحكام الشروع والمبلغ الشريك في الجريمة.

وأضاف د. الشيخ أن اللجنة أدخلت في مواد النظام ما يخص إقرار الذمة المالية للوزراء ومستويات وظيفية معينة، كما شدد على التحري في حالات الاشتباه، مؤكداً أن النظام متكامل و يأتي بخير".

يذكر أن نظام حماية المال العام مر بمراحل عديدة أثناء دراسته في الجهات التشريعية، الشورى، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، حيث كانت البداية حينما صدر أمر سام في نهاية شهر جمادى الأولى عام 1421 بتشكيل لجنة لدراسة مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استخدام السلطة، المقترح من هيئة الرقابة والتحقيق وتعديل اسمه ليصبح "مكافحة الاعتداء على المال العام وإساءة السلطة" والذي أحيل إلى مجلس الشورى وبعد دراسته من لجنة الإدارة والموارد البشرية أقره الشورى قبل أكثر من 16 سنة وتحديداً في الرابع والعشرين من شهر صفر عام 1426 ثم أعيد إليه للرد على التباين الذي حدث بينه وبين مجلس الوزراء فأقر الشورى النظام مجدداً في الرابع عشر من شهر صفر عام 1428.

وبذلت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مرحلة الدراسة لنظام مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام حماية المال العام ومعالجة التباين مع مجلس الوزراء، جهدها في دراسة المشروع وأجرت تعديلات على سبع مواد جديدة وعدلت سناً أخرى على مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد أن لاحظت خلو النظام من نصوص لحماية ووقاية المال العام من الاعتداء عليه واقتصاره على أحكام تتعلق بتجريم حالات الاعتداء وتقرر عقوبات لتلك الجرائم، مؤكدة أن مكافحة الفساد المالي تتطلب تلافي الفراغ التنظيمي المتمثل في عدم وجود نظام شامل لحماية المال يتضمن الأحكام الجزائية والوقائية، رافضة الاحتجاج بوجود لوائح وأنظمة وتعليمات تتضمن التصرف بالمال العام، للقول بعدم الحاجة لنظام الحماية وأكدت أن وجود هذه النصوص مبعثرة في تلك المصادر أدى إلى ضعف الجانب الوقائي لحماية المال العام، إلا أن مشروع لجنة الإدارة لم ينجح وتم تشكيل لجنة خاصة لدراسته في الثامن عشر من محرم عام 1436 بعد نحو الاستماع إلى عشر مداخلات فقط واعتبر أعضاء حينها أن تشكيل لجنة خاصة سيعيد المشروع للمربع الأول في إعداد الدراسة وإن استفادت من مشروع اللجنة المختصة وبالتالي تأخر حسم نظام لحماية المال العام الذي تنتظره هيئة مكافحة الفساد وسبق للمجلس أن أقر توصية للجنة حقوق الإنسان المختصة بدراسة أداء "نزاهة" وطالب الهيئة بسرعة استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار نظام حماية المال العام.



برنامج الوقاية الأسرية أحد المكونات الأساسية لمشروع "نبراس"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 12 ربيع ثانی 1437هـ - 22 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121399>

الرياض - هتاف المحيبيد

تهدف إدارة البرامج النسائية إلى توافر البرامج الوقائية لتوعية العنصر النسائي بأضرار المخدرات، وتطويرها بشكل مستمر وقيامها بالعديد من المهام والادوار الموكلة لها من خلال الجهود الداخلية والخارجية مع القطاعات الحكومية والأهلية ذات العلاقة وتنسيق الأعمال المشتركة وتوحيدها، واستقبال الوفود النسائية، وترجمة العديد من التقارير والمقالات والدراسات العلمية وورش العمل وإقامة الأنشطة والبرامج والملتقيات العلمية والمعارض المتعلقة بالوقاية والتوعية والتثقيف بأضرار المخدرات وتصميم وإعداد المطبوعات والنشرات التوعوية من أجل تحقيق فعالية لدور المرأة في مواجهة ظاهرة المخدرات.

وحول الجهود النسائية بإدارة البرامج باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تقول غالية بن حميد مسؤولة وحدة البرامج الوقائية والدراسات النسوية إنه انفاذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وتركيزه الدائم على الاهتمام بالبرامج الوقائية التثقيفية والمهنية وطريقة تنفيذها والتي تسهم في زيادة وعي أفراد الأسرة من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، نظمت أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ممثلة بإدارة البرامج النسائية بالأمانة العديد من البرامج التوعوية والوقائية بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والأهلية ذات العلاقة من خلال إعداد المحاضرات التثقيفية وورش العمل والدورات التدريبية والمعارض والحملات التوعوية والملتقيات التعريفية والعلمية والمبادرات والمشاركات في توقيع مذكرات التعاون. وفي

إطار برنامج الأسرة والطفل ضمن المشروع الوطني للوقاية من المخدرات نبراس تم تصميم وتنفيذ البرامج والمناشط الوقائية والتوعوية للحد من انتشار آفة المخدرات وفق معايير علمية.

ويعد برنامج الوقاية الأسرية أحد المكونات الأساسية لمشروع نبراس، والذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في رفع مستوى وعي الآباء والأمهات بخطر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. كما يستهدف البرنامج تنمية مهارات الأبوين بطرق ووسائل تثقيف الأبناء ووقايتهم من خطر تعاطي تلك المؤثرات العقلية.

كما تهدف برامج الوقاية الأسرية إلى تصميم مجموعة برامج وقائية تقدم للآباء والأمهات والشباب والشابات والأطفال، وبما يضمن قيام أسرة بدورها في مجال الوقاية وفق أسس ومعايير الوقاية المعاصرة حيث تنقسم هذه البرامج إلى: برنامج الوقاية الأسرية عبر مؤسسات العمل، برنامج الوقاية الأسرية عبر المجتمعات السكنية وينفذ في الجامعات والمؤسسات العمل والأحياء السكنية في المدن والقرى والأرياف، وبرنامج الوقاية الأسرية عبر التجمعات البشرية كما هو في الأسواق والتجمعات الصيفية والشتوية، وأخيراً الوقاية عبر الإعلام عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحف والإعلام الجديد.

يذكر أن البرامج والأنشطة التي صممت بهدف التوعية والتثقيف كانت على أيدي نخبة من المتخصصين في مجال الأسرة وفي مجال دراسات مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، كما سيتم تنفيذها في المنطقة الوسطى ومحافظاتها، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، الحدود الشمالية، المدينة المنورة، القصيم، والباحة.



يناقش أداء التعليم وتوصية لإقرار إستراتيجية أمن المعلومات..

الاثنين

• الشورى" يصوت على دراسة ربط راتب متقاعدي التأمينات بالتضخم ومعالجة عجزها المالي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 12 ربيع ثاني 1437 هـ - 22 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121394>

الرياض عبدالسلام البلوي

استمرت اللجنة المالية بمجلس الشورى بمطالبتها للتأمينات الاجتماعية بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد كما انفردت الرياض قبل نحو أربعة أشهر وأدرج المجلس هذه التوصية للتصويت عليها يوم الاثنين المقبل وشددت اللجنة المالية صاحبة التوصية، على أن من أهداف التأمينات إزالة العوز عن المواطنين المشتركين بتأمين دخل كاف يؤمن لهم معيشة كريمة في سنوات تقاعدهم، مبينة أن قيم الاشتراكات بنظام التأمينات تضعف قوتها الشرائية سنة بعد أخرى، لذا فإن احتساب الراتب التقاعدي على أساس راتب آخر سنتين وسنوات الخدمة يكون ثابتاً طوال فترة التقاعد، على رغم تناقص قوته الشرائية مع استمرار زيادة نسبة التضخم السنوي، مشددة على أهمية دراسة ربط المعاش التقاعدي بنسبة التضخم السنوي لمواجهة ذلك والمحافظة على مستوى المعيشة للمتقاعدين، خصوصاً في ظل ارتفاع كلفة المعيشة وزيادة النفقات الصحية مع التقدم في العمر.

المجلس يبحث مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية مع جيبوتي والنيجر

ويصوت مجلس الشورى في جلسته الخامسة عشرة على توصيات أخرى للجنة المالية على تقرير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث طالبت اللجنة التأمينات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية، مشيرة إلى أن العجز الاكتواري للفترة من عام

1434 إلى عام 1494 يقدر بنحو 121 مليار ريال، وهو ما يمثل 30% من قيمة موجودات المؤسسة، كما كشف التقرير عن أن معدل الاشتراك المطلوب لتحقيق التوازن الاكتواري تجاوز 24%، مما يعني وجود عجز اكتواري يعادل 6.8% من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وأكدت اللجنة أن ذلك يمثل تهديداً للاستقرار المالي للتأمينات الاجتماعية، ما لم تتمكن من معالجة ذلك بشكل عاجل وقد تواجه مصاعب جسيمة في الوفاء بالتزاماتها المالية للمتقاعدين في المستقبل. من ناحية أخرى، يناقش المجلس الاثنان المقبلين تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري بجمهورية جيبوتي، ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي بجمهورية النيجر.

وفي جلسة الاثنين المقبل أيضاً يناقش الشورى التقرير لوزارة الاتصالات وتوصيات اللجنة المختصة التي شددت على الإسراع في إقرار الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات، كما دعت إلى التنسيق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالموافقة على مشروعات وميزانيات تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية من خلال إلزام تلك الجهات باستخدام النظم الإدارية والمالية وكذلك بنية الاتصالات وتقنية المعلومات المعتمدة، وأكدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في توصيتها الثالثة على إنشاء لجنة خاصة لفض ما قد ينشأ من منازعات تتعلق بأنظمة التعاملات الالكترونية الحكومية. ويناقش الشورى كذلك تقرير وزارة التعليم للعام المالي 1436 35 وقد خلصت لجنة التعليم بالمجلس برئاسة د. مشعل السلمي إلى تضمينه ثماني توصيات نشرتها "الرياض" أمس، في مقدمتها المطالبة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعليم، تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين العالي والتربية في وزارة واحدة من خلال تجسير الفجوة بين التعليم العام والعالي وتحقيق التكامل التام بينهما، وربط برامج التعليم بخطة التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص، والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم كماً ونوعاً، إضافة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيمها وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم، كما طالبت التوصيات بمراجعة خطط المباني المدرسية لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي، والعمل على معالجة تعثر المشروعات، حيث كشف تقرير الوزارة عن مواجهتها لمشكلات كثيرة وتحديات كبيرة لتنفيذ خطتها الوطنية للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة. وشددت لجنة التعليم والبحث العلمي في آخر التوصيات على ضرورة الاستعداد للعام الدراسي قبل بدئه بوقت كاف خاصة توفير الكتب المدرسية وصيانة نظافة المدارس، محذرة من تكرار مشكلة هذا العام حيث لم يكن استعداد الوزارة كافياً من حيث تأهيل المباني وصيانتها ونظافتها، ولا من حيث توفر الكتب التي لم تصل إلى بعض المدارس إلا بعد بداية الدراسة.



• الصحة تضع 11 هدفاً لـ «التحول» أبرزها التطوير

والاستثمار والتأمين

تتضمن تعزيز الأبحاث وتوفير الفرص الوظيفية وتوطين صناعة الدواء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/654324>

المدينة - جدة

علنت وزارة الصحة عن 11 هدفاً تطلق بهم عصر «التحول»، الذي يستهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن، أبرزها تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز سلامة المرضى، رفع كفاءة التشغيل، ودعم أعمال القطاعين العام والخاص، وصناعة الأدوية والمستلزمات الوطنية بأيدٍ وطنية، إلى جانب التأمين الصحي لكل مواطن. وأبلغت الوزارة كافة منسوبيها بمختلف فئاتهم في المرافق الصحية المختلفة بأنها ستبدأ مشروع «التحول» كون المملكة أطلقت برنامج «تحول وطني» كبير يحمل نقلة نوعية في مستوى الحياة في المملكة في كل نواحيها، ومن أهمها مجال الصحة.

وقالت إنه نظرًا لأن تحقيق هذه الرؤية النيرة لقيادة المملكة يملئ علينا تحديات كبيرة في كل مجال نعمل فيه، واستجابة لهذا فقد وضعنا ميثاقًا لوزارة الصحة يحمل أهدافًا غاية في الطموح، بنيت على القدرات المميزة لدى فريق العمل في الوزارة وحرصهم على الأداء المتميز. ومتطلبات هذه الأهداف تملئ القيام بتحول نوعي كبير في كل ما نؤديه من أعمال، أينما كنا في منظومة الخدمات الصحية. وتتطلب أهداف ميثاق وزارة الصحة تحقيق تغييرات أساسية في النموذج الذي نتبعه في خدمات الرعاية الصحية؛ وهذا سيتطلب تعزيزًا جذريًا للدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة، وتقنية المعلومات بالأخص في كل نواحيها.

كما سيتم تقوية دور الأبحاث الطبية والعلمية في مساندة عملنا، وسنعزز أنظمتنا الصحية، ويشمل ذلك تعزيز دور الصحة الأولية والرفع من جودة الخدمات الطبية وتعزيز سلامة المرضى، وسنزيد من كفاءتنا التشغيلية إلى أعلى المستويات، ونرفع من كفاءة الإنفاق إلى أقصى ما يمكن.

وتشمل الأهداف بناء الشراكات القوية مع كل من يمكنه دعم أعمالنا في القطاعين العام والخاص في المملكة وعلى المستوى الدولي، إلى جانب إنشاء نماذج جديدة للاستثمار والتمويل في المجالات الصحية، وتطوير أنظمة الحوكمة والترخيص والاعتماد بالوزارة، وسيعزز ذلك دور القطاع الخاص في دعم منظومة الخدمات الصحية، وخصوصًا في مجال توطيق صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في المملكة.

وأشارت إلى أن برنامج التحول سيأتي الفرصة لكل مواطن للانضمام لنظام تأمين صحي وطبي قوي يتيح له الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، ولا شك في أن إتاحة الفرصة لكل العاملين في الوزارة لرفع مستوى كفاءتهم ومهاراتهم وتأهيلهم أفضل تأهيل، بالإضافة إلى استقطاب الآلاف من أبناء الوطن للعمل في كافة مجالات الخدمة الصحية، وتقديم أفضل فرص التعلم والتأهيل لهم، هو حجر الزاوية للتحول الذي نسعى إليه. وكنوة لهذا التحول، ولدعم انطلاقته، فسوف نقوم بتأسيس فريق لبرنامج التحول هذا، سيكون من أولى مهامه وضع استراتيجية إدارة التغيير لهذا التحول، وتحديد أولوياته ونطاقاته وخطط العمل فيه، ومن ثم تنفيذ خارطة الطريق. وسيقوم الفريق بدعم المبادرات المتعلقة بالتحول والتأكد من تماشيها مع الأهداف، وضمان حسن أدائها ومتابعة تنفيذها من خلال متابعة مؤشرات الأداء لكل مبادرة، والتأكد من حسن التنسيق بين جميع الجهات المعنية بجهود التحول في الوزارة وخارجها، ووضع استراتيجيات التواصل حول جهود التحول ومتابعة تنفيذها.

وستعتمد الوزارة على كل أولئك الطموحين وأصحاب الخبرة والتأهيل في مجالات عمل فريق التحول من العاملين في الوزارة؛ لينطلقوا به حتى يصبح حقيقة واقعة يزدهر فيها كل مجال من مجالات خدماتنا الصحية. ودعت الوزارة الراغبين والقادرين من منسوبي الوزارة إلى الانضمام للبرنامج للاستفادة من كافة الخبرات في جميع المجالات.



• جرب حياتي“ تنشر ثقافة التعامل مع ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/655944>

روبا عبدالعال - جدة

انطلقت في أحد المجمعات التجارية بجدة مؤخرًا مبادرة (جرب حياتي)، وتهدف لنشر ثقافة التعامل مع ذوي الإعاقة، تحت مظلة هيئة التنمية الاجتماعية بجدة وبرعاية مؤسسة فريق «لحياتنا معنى» لتنظيم المؤتمرات والمهتمة بشؤون ذوي الإعاقة. وتتحقق المبادرة بتنقل أفراد أصحاب الكراسي المتحرك لمدة 6 ساعات متواصلة من الرابعة وحتى التاسعة ليلاً بمشاركة فئتين الأولى أيتام دار رفيف بإشراف عبير السجان والذين تمثلت مشاركتهم في التعرف على المهارات الأساسية للكرسي المتحرك، والفئة الثانية مجموعة من المشاهير من بينهم الفنانة هبة عبدالعزيز، كابتن هنادي هندي، الإعلامية خلود النمر والكابتن الشريف فيصل الهاجري ورجل الأعمال عبدالإله خوجه ومشاركون آخرون وسط أجواء يعيشها المعاق حركيًا في الحياة اليومية.



وزير العدل: المحاكمات تطبق فيها كافة الضمانات القضائية وتكفل العدالة أكد أن القضاء يراعي التكيف الصحيح للوقائع دون النظر للانتماءات الفكرية أو الطائفية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م
<http://www.al-madina.com/node/655854>

واس - الرياض
أكد معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أن المدانين الذين نفذت بحقهم أحكام القتل، خضعوا لمحاكمة طُبقت فيها كافة الضمانات القضائية التي كفلت تحقيق العدالة.
وأوضح معاليه أن القضاء في المملكة مؤسسي وموضوعي يستند في أحكامه وأنظمتها على أحكام الشريعة الإسلامية التي أعادت الحقوق واقتصت من المذنبين وأنصفت المظلومين، كما أنه مستقل لا سلطان عليه إلا سلطان الشريعة الإسلامية وهذا ما أكدته أنظمة المملكة المرعية وشدد عليه ولاية الأمر -حفظهم الله-، وأضاف قائلاً: «إن ولاية أمر المملكة أعطوا اهتماماً وعناية كبيرة بمرافق القضاء، ودعموه بكل السبل التي من شأنها تطويره لتحقيق العدل بإذن الله».
وبيّن أن محاكمات المتهمين في المحكمة الجزائية المتخصصة كغيرها من محاكم المملكة، تمتعوا بالحقوق والضمانات التي تضمن لهم محاكمة عادلة، أمام قضاة مستقلين لا سلطان عليهم في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، ويحق للمتهم فيها أن يستعين بمحامٍ للدفاع عنه، وأن يعترض على الأحكام الصادرة عليه بالطرق المقررة للاعتراض، فإن حُكِمَ ببراءته فقد كُفِّلَ النظام حقه في التعويض العادل عما أصابه من ضرر؛ عملاً بما قرره الشريعة الإسلامية في قاعدة رفع الضرر.
وأكد معالي وزير العدل أن القضاء -بحمد الله- لديه قواعد شرعية تحكم جانب التجريم والعقوبة في النواحي الجنائية، ولديه وقائع محددة تطرح أمامه، فالأحكام الصادرة من قضاء المملكة يراعى فيها قواعد الإثبات الشرعية ومعايير التكيف الصحيح للوقائع، دون النظر إلى انتماءات أطراف النزاع الفكرية أو العرقية أو الطائفية، وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية من مبدأ المساواة والعدل بين الخصوم. ولفت الدكتور الصمعاني النظر إلى أنه يزداد الأسى حين يستحل الدم الحرام، ويستباح هدم بيوت الله من الجماعات والتنظيمات التي اتخذت التكفير منهجاً والإجرام سلوكاً، فما أشد بؤس تلك النفوس التي أخذت إلى الأرض وخالفت شريعة الإسلام، وانتهكت الحرمات، وفارقت الجماعة، وهجرت سنة رسول الرحمة، الذي نهى عن إيذاء الحيوان؛ فضلاً عن إزهاق روح الإنسان.
وأكد في ختام حديثه أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- لم تدخر جهداً في محاربة الإرهاب ومكافحته، لينعم المواطن والمقيم بالأمن والأمان والاطمئنان.

الغاردان البريطانية من قلب سجن الحائر: واقع سجناء الإرهاب يدحض مزاعم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع ثاني 1437هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160124/Con20160124820879.htm>

حسن النجرائي (لندن)

أظهر تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، قدرة السعودية على مواجهة التهديدات الإرهابية التي يشكلها تنظيم داعش، بعد أن نفذت الأحكام الشرعية في ٤٧ إرهابيا، مستعرضة جوانب المواجهة الساخنة بين الرياض والتنظيمات الإرهابية.

الصحيفة أعدت تقريرها بعد زيارة إلى سجن الحائر في الرياض ووقفت على أحوال السجناء، لافتة إلى أن عددا من الإرهابيين بالإضافة إلى أشخاص يحاولون تهديد الأمن القومي يقعون في هذا السجن، منوهة بالخطة الأمنية التي تحيط بالسجن.

وأكدت الصحيفة في تقريرها أن طلبات زيارة الصحفيين للسجن تلقى ترحيبا من قبل الحكومة السعودية، حيث يتم استقبالهم بالقهوة والكيك والعروض التقديمية التي تظهر العناية التي يقدمها السجن لأكثر من ١٧٠٠ سجين من أجل إعادة تأهيلهم كجزء من جهود المملكة في التصدي للإرهاب بما في ذلك داعش التي تمثل تهديدا كبيرا لمنطقة الشرق الأوسط ووصلت تلك التهديدات لداخل المملكة.

وأثنت الصحيفة على سجن الحائر قائلة بأنه يدار بطريقة جيدة، فالزنازات نظيفة ومضاءة بطريقة جيدة وبواباتها صبغت بلون أرجواني، كما توجد النباتات على طول الممرات، أيضا تم تجهيز غرف الاستجواب بكاميرات تلفزيونية مغلقة ومكتب وكراسي، كما توجد غرف للمبيت للمتزوجين وملاعب للأطفال السجناء، مشيرة إلى أن بعض جماعات حقوق الإنسان تزعم أن ظروف السجن سيئة وأن هناك تعذيبا للسجناء، لكن التقرير أكد أن مؤسسات سعودية تزور السجناء وتحدث معهم بشكل مستمر.

والنقت الغارديان بعدد من سجناء الحائر، ومنهم السجين سعود الحربي الذي يبلغ من العمر ثلاثين عاما، وبدا ملتحيا، وحكم عليه بالسجن ١٢ عاما، وقال الحربي: إن تفكيره تجاه الجهاد قد تغير بعد دخوله السجن بسبب محاولته مغادرة البلاد للقتال في العراق، ولكنه بعد أن رأى صوراً لإساءة المعتقلين في سجن أبو غريب، ألغى فكرة الذهاب للعراق، حيث كان صغير السن في ذلك الحين.

بدوره، قال معاذ -والذي اعتقل بعد عودته من المشاركة في الحرب الدائرة في سوريا-: إنه ذهب لمحاربة نظام الأسد وانضم لحركة أحرار الشام، لكنه بعد أن رأى الجماعات الإرهابية تقاتل بعضها البعض، عاد وسلم نفسه للسلطات السعودية.

وقالت الصحيفة في تقريرها: إن السعودية لديها مواقف متشددة تجاه الإرهاب وتدحض بالقول والفعل بعض الأصوات التي تنهم الرياض بأنها حاضنة.

ملحة إلى أن السعودية خاضت حربا ضد تنظيم القاعدة وهزمته قبل ١٠ سنوات، وأن هذه الحرب قد ذهب ضحيتها المئات بما فيهم ٤٧ إرهابيا أعدمتهم المملكة مؤخرا، كما نفذت ضربات جوية مع التحالف الدولي في عام ٢٠١٤ تجاه داعش، منوهة بالدور الذي قام به ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان من خلال إنشاء التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب والذي علق عليه رئيس الاستخبارات السعودية سابقا الأمير تركي الفيصل بأنه مرحلة لبناء نظام جديد لمكافحة الإرهاب. وقالت الصحيفة إن داعش يهدد المملكة صراحة، وهذا التنظيم نفذ ١٥ عملية في العام ٢٠١٥ ونتج عن ذلك مقتل ٦٥ شخصا، وكان أسوأ تفجير شهده مسجد القديد الذي قتل فيه حوالي ٢٢ شخصا من أجل إثارة النزاع الطائفي في المملكة، وعند فشلها تحولت إلى إطلاق عمليات سميتها بعمليات الذنب المنفرد. وصرح المتحدث

الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي أن داعش حاولت أن تبني منظومة إرهابية في المملكة لكنها فشلت، وأن داعش أقل قوة من القاعدة في تجنيد واستقطاب أشخاص مدربين للعمل تحت إدارتها، مبينا أن وزارة الداخلية طلبت من المواطنين التواصل معها عبر الهاتف السري ٩٩٠ للإبلاغ عن الإرهابيين والذي يتلقى أكثر من ١٨٠ اتصالاً اسبوعياً عن عدد من المشتبهين.

ونوهت الصحيفة إلى دعم المملكة للمعارضة السورية التي تقاوم الأسد لكنها في الوقت ذاته تخشى من تكرار تجربة الحرب الأفغانية، حيث عاد بعض المقاتلين وانضموا لجماعات إرهابية كما تعمل المملكة على تجفيف منابع دعم الجماعات الإرهابية وجمع الأموال وأن هذه المتابعات فاعلة وتؤتي ثمارها. واستعرضت الغارديان في تقريرها الانتقادات التي طالت المتخرجين من برنامج المناصحة رغم أن نسبة النجاح بلغت ٨٥ بالمئة، ويقول الباحث سعود السرحان إن بعض الذين تم الإفراج عنهم ذهبوا إلى القتال مرة أخرى، وقال أحد المهندسين إنه لا يمكن الثقة بالناس الذين تم غسل أدمغتهم. واختتمت الغارديان تقريرها بأن مشكلة الإرهاب في السعودية لن يتم حلها على المدى القريب، غير أنها أشارت إلى أن الذين ينضمون لداعش هم فئة قليلة، ويقوم عملهم على مهاجمة رجال الأمن السعوديين، ويتحركون في خلايا صغيرة تتكون من شخصين وثلاثة وأربعة ليصعب التعرف عليها، وتسهل حركتها، وقد تم القبض على الكثير منهم، ورغم أن التنظيم قد ضعف في المملكة إلا أن السلطات السعودية أثبتت فاعلية خططها في مكافحة داعش.



للاجئين في دول الجوار والنازحين في الداخل 850 مليوناً نصرة الإغاثة السعودية للأشقاء السوريين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 14 ربيع ثاني 1437هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160124/Con20160124820880.htm>

نادر العنزي (تبوك، عمان - هاتفياً)

للعام الخامس على التوالي تواصل المملكة وفتحتها الأخوية الصادقة مع الأشقاء السوريين اللاجئين في دول الجوار، والنازحين في الداخل السوري، وذلك من خلال الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا، التي انطلقت أواخر عام 2012 م، وقدمت خدماتها لهم في مجالات عدة، تعليمية وصحية وسكنية وإغاثية، بتكلفة تجاوزت 850 مليون ريال. وحرصت الحملة على الوصول إلى الأشقاء في أماكن تواجدهم في الأردن وتركيا ولبنان، ومد يد العون لهم من خلال عدة مشاريع إغاثية لتوفير سبل الراحة لهم بعد أن اضطروا إلى ترك بلادهم هرباً من آلة الحرب المدمرة. ويأتي الأردن في مقدمة البلدان التي استضافت الأشقاء السوريين على مدار الأربع سنوات الماضية، حيث يحتضن ثالث أكبر مخيم في العالم من حيث العدد في منطقة الزعتري يضم أكثر من 90 ألف لاجئ سوري، إضافة إلى أكثر من 1.2 مليون لاجئ يعيشون خارجه، وتسعى الحملة لاستهداف أكبر عدد ممكن منهم من خلال برامجها العديدة والمتنوعة. وتقدم الحملة خدماتها لما يقارب مليون لاجئ سوري في تركيا يعيشون في مخيمي (كلس وباب الهوى)، وأكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان.

وعملت الحملة الوطنية السعودية منذ انطلاقتها على إعداد خطط إستراتيجية واضحة لمشاريعها التي تعمل من خلالها على تقديم المساعدات للأشقاء السوريين في أماكن تواجدهم، وعملت بكل حرفية على تنفيذ مجموعة متكاملة من المشاريع الإغاثية الشاملة لكل مناحي الحياة التي يحتاجها الشقيق السوري، لتكون بذلك واحدة من أهم وأكبر منابر الإغاثة في العالم.

خدمات الإيواء

جهزت الحملة الوطنية أكثر من 3500 كرفان للأشقاء السوريين اللاجئين في مخيم الزعتري بالأردن، وتعمل حالياً على تجهيز 1000 كرفان ضمن مشروع (شقيقي بيتك عامر)، كما استأجرت ما يقارب 3800 شقة لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل في الأردن ولبنان لمدة ستة أشهر، وتم اعتماد 2000 شقة جديدة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى ضمن مشروع (شقيقي مسكنك طمأنينتك).

كذلك وفرت الحملة آلاف الخيام المضادة للحريق في كل من الأردن وتركيا، وأنشأت وأثنت 14 مسجدا ضمن برنامج (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر) في مخيم الزعتري.

الغذاء

وفرت الحملة ما يقارب 400 ألف سلة غذائية للأشقاء السوريين اللاجئين في دول الجوار والنازحين في الداخل السوري، تحتوي على العناصر الغذائية الأساسية، ضمن برنامج (شقيقي بالصحة والهنا)، إضافة إلى توفير ما يقارب 1.2 مليون وجبة إفطار صائم للاجئين والنازحين.

كما قامت بذبج أكثر من 1300 أضحية استفاد منها ما يقارب 9000 أسرة سورية في الأردن ولبنان، وتوزيع أكثر من 65 ألف كغم من لحوم الهدى على اللاجئين في الأردن، وما يقارب 180 ألف علبة من اللحوم المعلبة على اللاجئين في مخيم الزعتري، وأكثر من 300 ألف ربة خبز على اللاجئين في لبنان. وتم إنشاء 4 أفران متنقلة في تركيا بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 120 ألف رغيف يوميا ضمن برنامج (شقيقي قوتك هنيئا)،

وتوفير 10 آلاف وجبة ضيافة للاجئين السوريين على الحدود الأردنية السورية، وآلاف الاطنان من التمور والأرز والطحين.

الإغاثة

سيرت الحملة الوطنية السعودية 15 جسراً برياً بأكثر من 700 شاحنة محملة بالمواد الإغاثية والغذائية والكسوة الشتوية إلى الأردن، وما يقارب 80 قافلة إغاثية للداخل السوري، إضافة إلى جسر جوي بواقع عشر طائرات محملة بـ 10 آلاف طن من المواد الإغاثية والغذائية إلى تركيا.

كما سيرت الحملة ما يقارب 80 جسراً بحرياً من المستلزمات الشتوية والمواد الإغاثية المصنعة في الصين وتركيا، إلى مكاتبها في دول الجوار (الأردن، لبنان، وتركيا).

وتم اعتماد تصنيع خمس محطات متنقلة لتحلية المياه في تركيا بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ 20 ألف لتر في الساعة. الصحة والطب

أنشأت الحملة الوطنية، العيادات التخصصية السعودية في مخيم الزعتري والتي تتضمن 13 عيادة اختصاص ووحدة دعم نفسي ومختبر وقسم أشعة وصيدلة متخصصة، واستقبلت العيادات منذ تأسيسها، ما يقارب نصف مليون مراجع. ووفرت الحملة 15 سيارة إسعاف مجهزة بأحدث المعدات الطبية في الأردن وتركيا ولبنان، وسيارتي إسعاف جديديتين في لبنان.

ودعم مكتب الحملة في لبنان المراكز الصحية لعلاج اللاجئين السوريين بأكثر من 250 ألف دولار، فيما تم التكفل بإجراءات عمليات الولادة الطبيعية والقيصرية لأكثر من 1300 لاجئة سورية مع تأمين طقم الأطفال للمواليد ضمن مشروع (زينة الحياة الدنيا) في الأردن ولبنان. وإجراء عمليات الجراحة الترميمية وترميم الأطراف لعشرات اللاجئين السوريين في لبنان ضمن أحداث القصير الدائمة.

وتم تأمين 20 ألف عبوة حليب للأطفال الرضع في مخيم الزعتري، ضمن برنامج (نمو بصحة وأمان)، فيما تم تقديم الدعم النفسي لـ 5000 طالب سوري في لبنان ضمن برنامج (شقيقي نحمل همك).

المحور الموسمي

قامت الحملة في فصل الشتاء بتأمين أكثر من 6500 مدفأة للاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان، ووفرت لهم مادة المازوت بمبلغ 9 ملايين ريال، وما يقارب 6.5 ملايين قطعة شتوية ضمن برنامج الحملة الشتوي (شقيقي دفئك هدي)، لمدة ثلاثة مواسم.

التعليم

تم في مجال التعليم تقديم منح دراسية لـ 6000 طالب في لبنان ضمن برنامج (شقيقي بالعلم نعلمها). وتم إنشاء المركز السعودي للتعليم والتدريب في مخيم الزعتري وتخرج منه حوالي 200 طالب في ثلاث دورات، فيما تم تدريب المئات ضمن برنامج (شقيقي مستقبلك بيدك) على حرف الخياطة والرسم والحاسب الآلي والطهي في لبنان، فضلا عن إطلاق مبادرة (اقرأ) في مخيم الزعتري لمكافحة الأمية.

كما تم تأمين 450 ألف حقيبة دراسية تتضمن القرطاسية للاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان.

اللجنة المختصة في الشورى أنهت دراسة نظام المكافحة السجن والغرامة لمستغلي الأطفال والمعوقين في التسول

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 ربيع ثاني 1437 هـ - 23 يناير 2016 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160123/Con20160123820725.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

تضمن مشروع «نظام مكافحة التسول» أنهت دراسته لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى، عقوبة السجن سنتين والغرامة ثلاثين ألف ريال، لأي متسول استخدم طفلاً أو امرأة أو شخصاً من ذوي الإعاقة في ممارسة هذه الظاهرة.

ونصت إحدى مواد النظام على أنه لا يجوز في كل الأحوال بقاء المقبوض عليه -للمرة الأولى- في الدار أكثر من خمسة أيام من تاريخ القبض عليه، في ما فندت مادة أخرى العقوبات بحق المتسولين، وتشتمل على أن يعاقب كل من عاد لارتكاب جريمة التسول بالإيقاف للمتسول السعودي البالغ في الدار مدة لا تزيد على سنة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال أو بهما معا في حال القبض عليه للمرة الثانية، وإيقاف المتسول السعودي البالغ في الدار مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين ألف ريال أو بهما معا في حال القبض عليه للمرة الثالثة، أو سجن المتسول السعودي البالغ مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال أو بهما معا في حال القبض عليه للمرة الرابعة، وفي حال تكرار جريمة التسول فتضاعف العقوبة المنصوص عليها بعدد مرات التسول، وتصل إلى مصادرة الأموال المتحصلة من التسول لصالح الجمعيات الخيرية.

وأوصت اللجنة بإيجاد نظام لمكافحة هذه الظاهرة، ومعالجة هذا السلوك للأثار الخطيرة المترتبة عليه، من استغلال الأطفال والنساء وذوي الإعاقة، كونه يعد شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر، ولما فيه من تغطية لممارسة الرذيلة وترويج المخدرات، ما دفع اللجنة لتقديم مشروع نظام يكافح التسول. واشتمل النظام على 15 مادة عرّفت الأولى المتسول، بأنه من يعرض سلعا لا تصلح بذاتها مورداً حقيقياً للعيش، أو القيام بألعاب أو أعمال استعراضية أو اصطناع العجز أو المرض أو العاهة أو الفاقة أو استخدام النساء أو أي وسيلة أخرى بقصد التسول.

ويهدف النظام حسب ما ورد في مادته الثانية إلى المقاربة القانونية والاجتماعية للحد من ظاهرة التسول، ووضع التدابير اللازمة والمعالجة الاستصلاحية للمتسولين، ووضع الإطار النظامي لرفع مستوى الوعي المجتمعي حول أخطار هذه الظاهرة.

حظر التسول:

وتشير المادة الثالثة إلى حظر التسول بجميع صوره أيا كانت مبرراته، والقبض على كل من ينطبق عليه تعريف التسول واتخاذ الإجراءات النظامية بحقه وفقاً لأحكام هذا النظام، ووفق المادة الرابعة تكلف وزارة الشؤون الاجتماعية دوراً لرعاية المتسولين من السعوديين، في ما تختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتفتيش على هذه الدور.

لجان لمكافحة التسول:

وتضمنت المادتان الخامسة والسادسة، الدعوة لتشكيل لجان لمكافحة التسول في إمارات المناطق، تختص بتنسيق المتسولين والقبض عليهم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتعزيز جهود مكافحة التسول، مع دراسة أحوال المتسولين من السعوديين الذين يتم ضبطهم والإجراءات التي اتخذت بحقهم، وتعد سجلاً خاصاً يتضمن بياناتهم والتعرف على خصائصهم واحتياجاتهم وتقديم البرامج التأهيلية والتدريبية والعلاجية لهم.

فرص عمل للسعوديين:

وبحسب المادة الثامنة، تتولى الوزارة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير فرص العمل للمتسولين من السعوديين، الذين تم تأهيلهم وتدريبهم من المقيمين في الدار، إضافة للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لنشر الوعي بمخاطر التسول النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بعد اطلاعها على عدد من أنظمة الاتجار بالأشخاص وعدد من الأنظمة الشبيهة في بعض الدول، قد أنهت «نظام مكافحة التسول»، عقب اطلاعها على دراسات أجريت مؤخراً في المملكة تشير إلى انتشار هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة.

زيادة المتسولين وراء الظاهرة

عزت اللجنة ظاهرة التسول لزيادة عدد المتسولين إلى أراضي المملكة، بسبب تعاطف أفراد المجتمع معهم، العوز، البطالة، عدم وجود رادع قوي يمنعهم من ممارسته، ما يجعل هذه الظاهرة خطراً على مجتمعنا، في ظل وجود عصابات تشرف على ممارسة التسول، وتخطط للكسب غير المشروع بطرق مختلفة، منها استغلال الأطفال، الخداع، التمثيل، الادعاء بوجود عاهات وأمراض مزمنة في أجسادهم، ليكسبوا تعاطف أفراد المجتمع. وبعد أن درست اللجنة مشروع النظام المقدم من العضوين السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني، بعد موافقة الشورى على توصيتها بملاءمة دراسته، عقب مناقشته مع مندوبي عدد من الجهات ذات العلاقة، اتضح لها أن هذه الظاهرة في ازدياد مطرد، ولا بد من سن تدابير وأنظمة تحد من هذا الازدياد والتنامي، خصوصاً أنه لا يوجد نظام قائم حالياً يردع ممارسي ومتهني التسول.



المستشفى يكشف التفاصيل ويؤكد احتفاظه بحقه القانوني ضد محاول الإساءة

فيديو لمسن جالس أمام كرسيه المتحرك مقابل بوابة مستشفى عفيف يثير الأهالي

المصدر: جريدة سبق الإحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<https://sabq.org>

أثار مقطع فيديو نشره مجهول، يظهر فيه مسن ثمانيني جالس أمام كرسيه المتحرك مقابل بوابة الطوارئ بمستشفى عفيف العام، وسط تعليقات من موثق الفيديو بقوله: "هذا شايب مرمي أمام بوابة مستشفى عفيف ما أحد يلتفت فيه" مع ترديد المسن لكلمة "يا ويلي".

وسعيًا من "سبق" لكشف حثيات ذلك، تم الوصول للمسن الذي ظهر في مقطع الفيديو وأسرته، وقام محرر الصحيفة بعفيف بزيارته واتضح أنه مواطن يدعى نايف المطيري، وقد تحدث لـ "سبق" شقيقه غويزي المطيري في البداية قائلاً: إن شقيقه الثمانيني لم يرزقه الله بأبناء ويعاني من جلطة أصابته في الرأس منذ فترة سببت له ثقلاً في بعض أطرافه مع معاناته من مرض الزهايمر والنسيان.

وعن مقطع الفيديو قال "غويزي": إن ذلك حدث قبل يومين حينما كان هو في الرياض مع شقيقه الآخر الذي يرقد في أحد المستشفيات هناك، حيث تعرض المسن نايف لإغماء في منزله وتم استدعاء إسعاف الهلال الأحمر الذي نقله للمستشفى حينها.

وأشار "المطيري" إلى أنه تفاجأ بالفيديو وأنهم لا يعلمون عن كيفية وقوع نايف من الكرسي حيث لم يوضح مصور الفيديو كيف كان هذا وهل هو بفعل فاعل أم لا.

وأضاف أنه بسؤال شقيقه أوضح أن عاملاً مقيماً أوصله بالكرسي المتحرك إلى خارج المستشفى، وبسبب مرض الزهايمر لم يذكر المسن ماذا حدث بعد ذلك، حيث أوصله شخصان من المستشفى لمنزل جيرانه وبدورهم نقلوه لمنزله.

واستنكر غويزي المطيري، قيام المستشفى بإخراج شقيقه دون حضور أحد من أسرته أو طلبهم للحضور، قائلاً إنه حتى لو تلقى العلاج اللازم ولم يستطيعوا الوصول لأسرته كان بإمكانهم التواصل مع مسعفي الهلال الذين أوصلوه ومعرفة مقر سكنه وأن يقوموا بنقله لمنزله بواسطة الإسعاف من باب إنساني، وإن كان الإسعاف وجد أصلاً لخدمة المرضى، فهم لا يعرفون عن ظروف الأسرة التي لم تحضر معه والتي تتمثل في وجودنا مع شقيقنا الآخر في الرياض وهو وحيداً مع زوجته المسنة دون أبناء أو بنات.

وأكد "غويزي" أنه حينما عاد وقبل وصول الفيديو له، أعاد شقيقه للمستشفى وأدخل التنويم، مطالباً وزير الصحة وإدارة المستشفى بالتحقيق في ما تعرض له شقيقه وكشف الحقيقة ومحاسبة المقصر والمتسبب إن وجد.

بدوره أوضح مدير العلاقات العامة بمستشفى عفيف سلطان المغيري، أن المسن الذي ظهر في مقطع الفيديو المتداول كان قد وصل للمستشفى يوم الأربعاء الماضي ظهراً بواسطة الهلال الأحمر، ويشكو من بعض من العوارض الصحية وبعد اكتمال فحوصاته الطبية وتلقيه كامل العلاج اللازم قرر الطاقم الطبي منحه خروجاً دون الحاجة لتنويمه، حيث طلب بعد ذلك المريض مغادرة المستشفى بإلحاح وتم رفض ذلك من قبل الطواقم العاملة بالطوارئ حتى وصول أحد أقاربه لاصطحابه.

وأشار إلى أنه أثناء ذلك ادعى أحد المتواجدين من المراجعين حينها بقسم الطوارئ معرفته بالمريض وأنه يرغب في إيصاله، وأبدى المريض نفسه رغبته في الذهاب مع هذا الشخص والذي تحتفظ إدارة المستشفى بهويته وبناءً على ذلك تم نقل المريض بالكرسي المتحرك بواسطة أحد عمال المستشفى وإيصاله للبوابة حتى يصل ذلك الشخص الذي أكد أنه يعرفه وسينقله.

وأضاف أن العامل عاد لعمله، وبعد لحظات خرج أحد العاملين في قسم الطوارئ فوجد المسن جالساً أمام الكرسي المتحرك وهناك شخص يقوم بتصويره بهاتفه، حيث بادر عدد من الموظفين العاملين بالمستشفى بنقله بسيارتهم الخاصة إلى منزله.

وأكد "المغيري" أن التحقيقات حول هذه الدعوى مستمرة، وسيتم محاسبة أي مقصر إن وجد، مؤكداً على احتفاظ المستشفى بحقه القانوني والنظامي ضد مصور الفيديو وكل من حاول الإساءة للمستشفى وتآليب الرأي العام بمعلومات غير دقيقة، وسيتم متابعة ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.



المحاكم العمالية .. من منصة "العدل"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/01/24/article_1024148.html

كلمة الاقتصادية

في تصريح حديث لوزير العمل أكد فيه أن نقل الاختصاص في نظر القضايا العمالية من وزارة العمل إلى وزارة العدل، حيث يسير العمل بالمشاركة بين اللجان المختصة من الوزارتين، وذلك تنفيذاً للأمر السامي الكريم الذي نص على إنشاء محاكم عمالية بجانب المحاكم المتخصصة التجارية والجزائية والأحوال الشخصية، وهو استكمال للعمل الضخم في إعادة هيكلة السلطة القضائية بجانبها القضاء العام والقضاء الإداري.

ولأن وزارة العمل جزء من السلطة التنفيذية فقد عملت على تحسين سوق العمل وضمان حقوق العمال، حيث أنجزت فعلياً المرحلة الرابعة لبرنامج حماية الأجور لفئة المنشآت التي يبلغ عدد عمالها 500 فأكثر وعددها 917 منشأة بعمالة تعدادها 633 ألف عامل وعاملة، حيث تتيح وزارة العمل، ومن خلال وكالة التفتيش لكل المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي لترتيب أوضاعها، وفي الوقت نفسه، فإن على جميع منشآت هذه المرحلة المسارعة إلى التسجيل تقادياً لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب الآلي لها، أما المنشآت التي تم إيقاف الخدمات عنها فإن عليها سرعة رفع ملفات الأجور لرفع الإيقاف عنها وإعادة كامل الخدمات لها.

ومن الواضح جدا أن وزارة العمل حريصة على التأكد من حصول جميع العاملين والعاملات على أجورهم في وقته، ومتابعة ذلك عن طريق البرنامج والزيارات التفتيشية، حيث تقوم فكرة برنامج "حماية الأجور" على إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقائمة المتفق عليهما، وذلك عبر المقارنة بين البيانات المسجلة في وزارة العمل، وما يتم تسجيله في نظام "حماية الأجور" والمثبتة في كشوف تسليم الرواتب عبر المصارف المحلية.

لقد تم بالفعل الانتهاء من ثلاث مراحل وبنسبة نجاح فاقت 70 في المائة، واستفاد من هذه الضمانات أكثر من مليوني عامل وعاملة، فيما تم إيقاف جميع الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة بما فيها إصدار وتجديد رخص العمل، حيث إن النظام الإلكتروني لوزارة العمل يتعرف على المخالفات الصادرة من الشركات والمؤسسات، ومنها عدم رفع ملف الأجور في موعده، وعدم انضباط صاحب العمل في دفع قيمة الأجر المتفق عليه، وكونه ممثلاً للأجر المسجل من خلال مقارنة البيانات المسجلة في نظام حماية الأجور ببيانات ملف صرف الأجور وبيانات التأمينات الاجتماعية، وتأتي أهمية هذا البرنامج من أن العمال مصدر من مصادر الإنتاج، وهم جزء من المستهلكين لهذا الإنتاج، وهذه الحماية تشمل أيضاً التعرف على تطبيق الحد الأدنى للأجور.

حماية الأجور تخدم النشاط الاقتصادي وتعزز ضمانات الحقوق في سوق العمل، فمعظم المنازعات محلها الأجور والحقوق المالية التابعة للأجر، ومن المهم جدا ذلك الدور الذي تقوم به وزارة العمل حالياً وستقوم به مستقبلاً، وهو أن تكون لها الكلمة الأولى في ضمانات حقوق العاملين ومنع تحولها لدعوى أمام القضاء، يهدر فيه الجهد والوقت والمال، ويتضرر منها سوق العمل. وهناك دول سبقت في صياغة قوانين العمل، وعانت مشكلات الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، وكانت هناك دروس في ضرورة عدم إحالة العمال إلى القضاء، وعدم فتح الباب أمام تضجرهم واعتراضهم على ضعف ضمانات حقوقهم، ومن المتوقع أن تتضافر جهود وزارة العمل ووزارة العدل في حماية تنفيذية وقضائية كاملة لمصلحة العمال وأصحاب الأعمال وسوق العمل وتنفيذ نظام العمل بما يحقق السرعة والثقة بين أطراف العلاقات العمالية.



الفرق بين الصندوقين في معاملة المرأة مثال على التناقض المتقاعد يدفع ثمن الاختلاف بين أنظمة التأمينات والتقاعد!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121767>

فهد بن أحمد الصالح*

كثر الجدل حول المنافع التي يجهلها المتقاعد من النظام العام أو النظام الخاص وهذا الجهل لن نقول: إن المتقاعد هو الذي يتحمل له لوحده لأنه لم يبحث فيما ينفعه ولكن نقول إن صندوقي التقاعد تتحمل مسؤولية تثقيفه بما له وما عليه، والأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك لماذا يختلف النظام العام في معاشات التقاعد عن النظام الخاص في التأمينات الاجتماعية في الفوائد وحصص الاستقطاع ومنفعة المرأة إذا توفي زوجها والجمع بين منفعة راتبين تقاعديين لها ولزوجها وكذلك للأبناء والبنات وأعمارهم وأعدادهم، ومتى سينتهي الجدل حول صدور النسخة الجديدة لنظام معاشات التقاعد التي طال الحديث عنها والوعود بقرب صدورها لأن المتقاعدين أصبحوا يستعجلون الاطمئنان على مستقبلهم المقلق ومستقبل ورتبهم وخاصة فيما يطرح عن صندوق معاشات التقاعد المدني والعسكري وأنه خلال 6 إلى 7 سنوات سيعلن إفلاسه إن لم تتدخل الدولة وتدعم ميزانيته وتعيد وزارة المالية الـ 50 مليار التي بح صوت مجلس الشورى في الحديث عنها، مع

مراجعة استثمارات الصندوقين وتنويع مصادرها والعوائد المالية المنخفضة العائدة عليها بالمقارنة العالمية لمثيلاتها وعنصر المخاطرة في ادارة تلك الصناديق في الاسهم المحلية والعالمية.

ولكي يكون الامر اكثر موضوعية ونسبيين الاختلاف في المنفعة بين الصندوقين فقد اوضح مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية أن نظام التأمينات لا يفرق بين حقوق المشتركين ذكوراً أو إناثاً فالمتقاعداً والمتقاعدين جميعهم يحصلون على نفس الحقوق، وإن نظام التأمينات الاجتماعية راعى طبيعة وتكوين المرأة وظروفها الأسرية فمنحها حماية تأمينية تتميز بها عن الرجل في بعض الحقوق حيث يحق للمرأة المشتركة أن تحصل على المعاش التقاعدي عند بلوغها سن الخامسة والخمسين بدلاً من الستين إذا توفر لديها مدة اشتراك لا تقل عن 120 شهراً، كما أن المستفيدة من معاش أفراد العائلة (الأرملة والبنت وبنت الابن والأخت) يصرف لها منحة زواج في حالة زواجها تعادل نصيبها الشهري 18 مرة ومن ثم يوقف صرف المعاش لها وفي حالة طلاقها أو ترملها ويعاد إدراجها ضمن المستفيدين وتحصل على المعاش مرة أخرى، وأشار إلى أن النظام أقر للأرملة الجمع بين نصيبها من المعاش المستحق عن زوجها المشترك ومعاشها التقاعدي، وكذلك الجمع بين أجرها من العمل إذا كانت تعمل مهما كان مقداره، كما يجمع بقية أفراد العائلة بين المعاش المستحق عن المشترك والأجر من العمل في حدود 3000 ريال.

وفي اضافة جديده لا يعلمها كثير من المتقاعدين والمستفيدين من نظام التقاعد أوضحت المؤسسة العامة للتقاعد في بيان لها أن زوجة المتوفى تستفيد من معاش زوجها في حال وفاته وكانت زوجته موظفة وفقاً لحالتيهما (إذا كانت وظيفتها غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري فتستحق في هذه الحالة كامل نصيبها من معاش زوجها؛ وإذا كانت وظيفتها خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري وكان مرتبها من الوظيفة المدنية أو العسكرية يقل عن نصيبها من معاش زوجها فإنها تستفيد بمقدار الفرق بين نصيبها من معاش زوجها وراتبها).. وهنا يتضح الفرق بين الصندوقين في استفادة المرأة العاملة من راتب زوجها المتوفى التقاعدي وكان النظامين في دولتين مختلفتين وشعبين لا يعرف احدهما الآخر.

ولأن الابناء والبنات لا يعرفون مالهم من حقوق في راتب والديهم التقاعدي فإن نظام التأمينات الاجتماعية أعطى الحق لأبناء وبنات المشترك والمشاركة في حالة وفاتهما الجمع بين الحقوق التأمينية المستحقة عن أبيهم وأمه من كلا الفرعين (المعاشات والأخطار المهنية) سواء كانت هذه التعويضات على شكل معاشات شهرية أو مبالغ من دفعة واحدة وفق الضوابط التي حددها النظام.

ويذكر نظام التأمينات أنه لا يفرق في حقوق ورثة المشاركة السعودية المتزوجة من غير سعودي وأبنائها منه والمتزوجة من سعودي حيث يحق للزوج الانتفاع من جميع المنافع التي أقرها النظام سواء كان سعودياً أو غير سعودي والعكس صحيح في حال كانت الزوجة غير سعودية، فالمشاركة السعودية المتزوجة من غير سعودي إذا توفيت فإن زوجها وأبنائها يستفيدون من معاشها التقاعدي وكذلك المشترك السعودي المتزوج من غير سعودية إذا توفي فإن زوجته غير السعودية وأبنائه يستفيدون من معاشه التقاعدي وجميع المنافع التي أقرها لهم النظام.

هذه الاضاءات التي يجهلها معظم المتقاعدين وورثتهم لو لم يشار اليها ويستتطق المسؤول عنها احد الصحفيين هل نتصور ان الجميع سيعرفها حتى وان اشدنا بالمرونة التي يتميز بها نظام التقاعد في التأمينات الاجتماعية ولو كان به دهاليز لا يعرفها الا اهل العلم من اهلها، وهل تلك الفوائد موجودة بالمثل في نظام معاشات التقاعد ويعرفها المتقاعد المدني والعسكري وورثتهم ايضاً، ثم هل يكفي ان يعلن بذلك مرة واحدة كل عدة سنوات فقط، أليس الصندوقان يملكان قاعدة بيانات ضخمة جداً بالمقاعدين وكذلك المستفيدين ويمكن استثمار قاعدة البيانات في بث رسائل توعوية وتنقيفية بالحقوق والمنافع التي لهم لكي يستفيدوا منها وتعينهم على ظروف الحياة التي اصبحت تثقل كاهل القادر فكيف بالمحتاج، ولعلنا لا نذبح سراً اذا قلنا ان هناك مئات الملايين من الحقوق المجمدة التي لا يعلم اصحابها عنها وربما لا توجد وسيلة عند الصندوقين في التواصل معهم لتقديمها ولا بد من الوصول لوسيلة مناسبة ودقيقة في اظهارها كي يستفيد منها الورثة. ويبقى الأمل في تبسيط الاجراءات وتوحيد اللغة والمنافع بين النظامين لكي ينعم المتقاعد بمستقبل امن ويطمئن على ورثته من بعده.

*عضو الجمعية الوطنية

للمتقاعدين بالرياض



تحاصرها مليشيا الحوثي وقوات المخلوع منذ أشهر الأمم المتحدة تطالب بدخول المساعدات الإنسانية لتعز بلا قيد أو شرط

المصدر: جريدة سبق الاحد 14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير 2016م

<https://sabq.org>

طالبت الأمم المتحدة بدخول المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز المحاصرة من قبل مليشيا الحوثي وقوات المخلوع صالح الانقلابية دون قيد أو شرط .
وقال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك إنه اطلع عن كثب على الأوضاع الإنسانية بالمدينة التي لم تتمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إلى ثلاث مديريات بها من أشهر.
وأوضح جيمي في بيان عقب عودته من زيارة إلى محافظتي تعز وإب بصحبة عدد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة أنه شاهد الأضرار الناجمة عن الحصار الذي فرضته مليشيا الحوثي وقوات صالح الانقلابية في تعز حيث تشهد تلك المدينة شحاً في الخدمات الأساسية بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه والوقود.



كاريكاتير



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14
ربيع ثاني 1437 هـ - 24 يناير
2016م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/13571723](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13571723)



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد
14 ربيع ثاني 1437 هـ - 24
يناير 2016م

[https://www.aleqt.com/20
16/01/24/article_1024156
.html](https://www.aleqt.com/2016/01/24/article_1024156.html)